حوار حول الجندر المخادع وتمكين المرأة

مع البروفيسور طلال عتريسي[1]

الجندر وثقافة تمكين المرأة ليس وليد مظلوميَّة المرأة وضياع حقوقها في فتراتٍ زمنيَّةٍ طويلة من التاريخ الغربيّ، بقدر ما هو وليد الفلسفة الغربيَّة في النظرة إلى الوجود والإنسان والحياة التي أفرزت قطيعةً مع الدين، وأنَّ هذه القطيعة هي التي جعلت العقل الغربيّ مبدعًا في التطوُّر العلميّ والتكنولوجيّ.

ومن آثار هذه القطيعة مع الدين المسّ بهويَّة الإنسان وإنكار أنَّ له هويّة بيولوجيَّة منذ الولادة، ما يعني أنَّ مرجعيَّة الاختلاف بين الرجل والمرأة ليس الجنس البيولوجيّ وإنَّما المجتمع والثقافة المجتمعيَّة؛ فالمجتمع والتنشئة هما اللذان يصنعان الهويَّة الجنسيَّة لجهة الذكورة والأنوثة بحسب دعواهم. مع العلم بأنَّ الهويَّة الذكوريَّة والأنثويَّة هي هويَّة فطريَّة لا علاقة للمجتمع أو للميول بصناعتها أو إيجادها.

حول الخلفيَّات الفكريَّة والاجتماعيَّة للجندر، وحقيقة العلاقة بين الحركات النسويَّة والجندر، وعلاقة الجندر بالشذوذ،... وغيرها من القضايا والتحدّيات.. أجرت إدارة تحرير مجلَّة الحياة الطيّبة هذا الحوار التخصُّصيّ مع عالِم الاجتماع اللبنانيّ البروفيسور طلال عتريسي.

(1) البروفيسور طلال عتريسي: أستاذ علم الاجتماع ومدير مركز أبحاث العلوم الإنسانيَّة والدينيَّة في جامعة المعارف، والعميد السابق للمعهد العالي للدكتوراه في الجامعة اللبنانيَّة. وللدكتور عتريسي مؤلَّفات وأبحاث في قضايا ثقافيَّة واجتماعيَّة وسياسيَّة، وقد صدر له حديثًا كتاب بعنوان: «الجندر المخادع من المرأة الضحيَّة إلى تفكيك المنظومة الأسريَّة».

- ما هي الخلفيَّات الفكريَّة والاجتماعيَّة للجندر وأسباب اعتمادها في الوثائق الدوليَّة بدل الجنس؟

نظريَّة الجندر هي فرضيَّة مبنيَّة على أساس أنَّ الميول الطبيعيَّة من الذكور تجاه الإناث ومن الإناث تجاه الذكور ليست ثابتة وليست أصليَّة، وأنَّ الذكورة والأنوثة هي مفاهيم اجتماعيَّة، وأنَّها متغيِّرة ومتحوِّلة.

هذه الفرضيَّة لم تنشأ بشكلٍ مفاجئ، بل هي نتاج لمسارٍ فكريٍّ، اجتماعيٍّ، فلسفيّ، عرفه الغرب منذ عقود.

يتعلَّق الجانب الاجتماعيّ في هذا المسار بالتحرُّكات التي حصلت واتَّخذت طابعاً اجتماعيًّا، وهي الحركات النسويَّة التي كانت تطالب بالحرِّيَّات والمساواة وعدم التمييز، وتبعتها لاحقًا بعض حركات الشاذِّين التي خرجت تُطالِب أيضًا في بداية السبعينيات بالحقوق والمعاملة بالمثل في الفترة نفسها التي حصل فيها الملوَّنون (أي السود) في الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة، على بعض حقوقهم في القضايا القضائيَّة والماليَّة والاجتماعيَّة.

لكن الجانب التأسيسيّ لهذه الفرضيَّة التي تدّعي عدم ثبات الميول، والتي ستُؤسِّس للشذوذ لاحقًا، يعود إلى أنّ الغرب بدأ منذ عصر النهضة يشهد تحوُّلًا فكريًّا مهمًّا، وقاعدة هذا التحوُّل هي القطيعة مع الدين،

عن طريق القطيعة مع الكنيسة، حيث ساهمت ممارسات الكنيسة السلبيَّة والقاسية، وخاصة لجهة منعها الحرِّيَّات العلميَّة والفكريَّة، في تبرير هذه القطيعة. لم تقتصر هذه القطيعة على تهميش الكنيسة زمنيًّا وروحيًّا، وإنَّما أدَّت إلى منظورٍ مختلفٍ لفهم دور الإنسان ووجوده وهدفه من الحياة. وقد أدى ذلك إلى التوجّه نحو الأهداف الآنيّة، وهو ما عُبّر عنه في تلك الفترة بشعار: (عِشْ لحظَتَكَ)، وكانت تعني القطيعة مع العيش من أجل الآخرة، وأنَّ هذه الحياة هنا، الحياة الدنيا، هي كلّ شيء، وهي المفاهيم التي كرَّستها الوجوديَّة والعقلانيَّة وغيرها، والتي اعتبرت أنّ المعرفة هي التي

تنتج عن التجربة المعاشة وليس عن غيبيَّات أو ماورائيَّات غير ملموسة وغير معاشة. هذه الخلفيَّة الفكريَّة جعلت إشباع الرغبات والأهواء هدفًا للحياة، بحيث لا ينبغي تأخير هذا الإشباع، ولا ينبغي تقييد هذه الرغبات التي قد يحرّمها الدين أو يقيّدها، ومن هنا فقد تمَّ القضاء على فكرة (يجب عليّ) التي كان يفرضها الدين، وتحوَّل التفكير إلى (أنا أريد) أي إشباع الرغبات، في هذا العالم، وفي هذه الحياة وليس في عالمٍ آخر أو حياة أخرى لا نعرفها.

هذا التوجُّه لإشباع الرغبات ارتبط أيضًا مع فكرة موازية هي فكرة التقدُّم؛ لأنَّ الغرب الذي أنجز منجزًا علميًّا من خلال الاكتشافات وتطوير الآلة البخَّاريَّة وغيرها ووسائل النقل وخدمات الحياة الأسريَّة، اعتبر أنَّ هذه القطيعة مع الدين هي التي حقَّقت هذا التقدُّم العلميّ، وأنَّ إطلاق العنان للرغبات مثل إطلاق العنان للتفكير العلميّ، وأصبحت هذه المسألة فكرة تنتشر في العالم. وقد حمل لواء هذه الفكرة نظريَّات وأفكار علماء اجتماع وعلماء نفس وفلاسفة، وأخذوا يُدرِّسونها في الجامعات.

هذه المسألة حول إشباغ الرغبات بوصفها جزءًا من التقدُّم والحداثة ومن التمدُّن أدخلت الأفراد، وبالتالي المجتمع، في سياقٍ من البحث الدائم عن إشباع الرغبات، طالما أنَّ هذا الإشباع لا تحدُّه ضوابط، ولا تحدُّه ممنوعات دينيَّة، وبالتالي مهَّد هذا الأمر لإشباع الرغبة بأيِّ طريقة، طالما أنَّه ليس هناك ثوابت، بالتالي فإن شكل الأسرة ليس من الضروري أن يبقى ثابتًا، وهو شكلٌ دينيٌّ في الأساس، وأنَّ إشباع الرغبات بما أنَّه متحوِّل، هذا يعني أنَّ شكل الأسرة أيضًا يمكن أن يكون متحوِّلًا ومتغيِّرًا.

على هذه الخلفيَّات الفكريَّة والاجتماعيَّة ظهرت نظريَّة الجندر التي تبنَّتها الأمم المتَّحدة من خلال مؤتمرات دوليَّة عقدتها، المؤتمر الأوَّل عام 1994 في القاهرة بعنوان: «مؤتمر التنمية والسكَّان»، طُرِحت فيه فكرة

الجندر لأوَّل مرَّة. والجندر كلمة غير عربيَّة، بل هي ترجمة من الأجنبيَّة، والمؤتمر الأهمّ هو المؤتمر الذي انعقد في العاصمة الصينيَّة بكين عام 1995، دُعيت إليه المنظّمات النسائيَّة في العالم كلِّه، وتكرَّس فيه مفهوم الجندر بما هو تبنٍ لعدم الثبات في الأدوار الاجتماعيَّة بين الرجل والمرأة، وفي الميول الطبيعيَّة من الرجل تجاه المرأة ومن المرأة تجاه الرجل.

تبنَّت الأمم المتَّحدة هذا الأمر؛ لأنَّ القوى النافذة في الأمم المتَّحدة هي القوى الغربيَّة والولايات المتَّحدة، والشخصيَّات النافذة في جمعيَّات المرأة وغيرها، ولجان المرأة في الأمم المتَّحدة هن نساء يؤيّدن أفكار الجندر ونظريَّاتها.

الأمم المتَّحدة تبنَّت هذا المشروع أيضًا؛ لأنَّ الدول الغربيَّة تعتبر أنَّ ما تعتقده صحيح، وتريد أن يتبنَّاه العالم بأسره بسبب العنجهيَّة والغطرسة الغربيَّة، وكانت الأمم المتَّحدة هي الأداة لنقل هذه الأفكار الغربيَّة إلى باقي مجتمعات العالم، وبدأ منذ ذلك الوقت الترويج لمصطلح «النوع الاجتماعيّ» بدل الجنس، أي أنَّ مرجعيَّة الاختلاف بين الرجل والمرأة ليس الجنس البيولوجيّ، وإنَّما الدور الاجتماعيّ.

هذه هي نقطة التأسيس أو عوامل التأسيس الفكريَّة والاجتماعيَّة لموضوع الجندر ولاستخدامه في الوثائق الدوليَّة.

- **ما هي حقيقة العلاقة بين الحركات النسويَّة وبين الجندر؟**

لعبت الحركات النسويَّة دورًا مهمًّا، وساهمت بشكلٍ كبير في التأسيس الجندر، ربّما لم تكن هذه الحركات تهدف منذ البداية أن تصل إلى الجندر، لكن عمليًّا وصلت الأمور إلى ما وصلت إليه.

من المعلوم أنَّ الحركات النسويَّة في الغرب، وليس في باقي العالم، تأثَّرت بما ذكرناه في السؤال الأوَّل حول التحوُّلات التي حصلت على المستوى الفكريّ وعلى عدم الثبات وعلى القطيعة مع الدين؛ لأنَّ الكنيسة

كانت تَعتبر الأسرة مؤسَّسة اجتماعيَّة يتسيَّدها الرجل، وهو صاحب السيادة، وأنَّ على المرأة أن تتبع الرجل في الأسرة.

وقد أدّى تهميش سلطة الكنيسة ومفاهيمها إلى إضعاف فكرة الأسرة وإضعاف فكرة السلطة فيها. وبالتالي بدأت الأفكار النسويَّة تتحدَّث عن تحقيق الذات عند المرأة من خلال التخلُّص من سلطة الرجل، وأصبحت الأجواء الفكريَّة مهيأة لتقبّل هذا الأمر.

وفي سياق آخر، فإنّ النساء بدأن المطالبة بالمساواة في الأجر، فلم يكن أجر النساء في الغرب مساويًا لأجور الرجال، وهذا النوع من المطالب كان محِقًّا؛ ولهذا جذبت هذه المطالب الكثير من النساء، خاصّة أن المرأة كانت تعمل في المصانع في ذلك الوقت، بل كان دوام عملها يصل إلى خمس عشرة ساعة في اليوم، ومن الطبيعي والحال هذه أن تبرز المطالبة بتقليص عدد الساعات وبأجرٍ مساوٍ لأجر الرجل أيضًا.

من هنا كانت نقطة الانطلاق، حقوق المرأة، مساواة المرأة، ظروف عمل المرأة، التخلُّص من السلطة داخل الأسرة، مضافًا إلى الرؤى التي أشرنا إليها، والتي اعتبرت أنَّ أهداف الإنسان في الحياة إنما تكمن في تحقيق الأهداف الآنيَّة، والتي تغفل الأهداف الأخروية التي يجب انتظارها أو التضحية من أجلها. وقد تأثرت كثير من النساء بهذه المفاهيم أيضًا، وأصبحت الحياة بالنسبة إليهن هي هذه الحياة الدنيوية، باتت الأولويَّة هي إشباع الميول والأهواء والرغبات.

ومع بداية إضعاف المكوِّن الأسريّ، بدأت المرأة تشعر بأنَّها بحاجة إلى المزيد من الحرِّيَّة عمليًّا

لم تكن الحركة النسويَّة حركةً واحدة، بل أتت من مشارب مختلفة اجتماعيَّة وثقافيَّة واقتصاديَّة. فمطالب النساء العاملات على سبيل المثال كانت تتعلَّق بالأجر وبخفض ساعات العمل، والنساء الأرستقراطيَّات كنَّ

يُردن الحرِّيَّات أكثر، والنساء صاحبات البشرة الداكنة (النساء السود الملوَّنات) كنَّ يردن حقوقًا تتعلَّق بطبيعة العمل وبالحاجة إلى وقتٍ أطول للعودة إلى البيت.

وبذلك يتّضح أنّ الحركة النسويَّة ساهمت في طرح قضيَّة المرأة. وأتاح الغرب بسبب هذه التحوُّلات المجال لفئات اجتماعيَّة أن تتحرَّك من خارج الضوابط التقليديَّة.

فلم تعد الأسرة هي الكيان الذي يجمع الناس، ويجمع المرأة والأطفال والرجال، فتصدّعت جدران الأسرة وأصبحت المرأة قضيَّة، والأطفال قضيَّة، وأصبح الرجل سلطةً يجب تقييدها. وهذا يعني عمليًّا فتح المجال لأنواعٍ مختلفةٍ من العلاقات؛ ولهذا السبب بدأ الجندر أطروحته بالدفاع عن حقوق المرأة وتمكينها وعملها ومشاركتها مع الرجل في مختلف الميادين، وكانت الحركة النسويَّة هي الدافع القويّ في هذه المجالات.

وفي الوقت نفسه، بدأ علماء اجتماع ومفكِّرون وعلماء نفس وغيرهم الترويج للجندر في الجامعات. ولكن الأهم في هذا السياق أن الجندرية لم تكتفِ بهذه المطالب المرتبطة بحقوق المرأة والنساء عمومًا، بل ذهب أصحاب هذه النظرية بعيدًا في الاعتقاد بعدم ثبات الميول الجنسية، فبدأ الأمر بحقوق المرأة لينتهي بعد ذلك إلى عدم ثبات الميول لتبرير الشذوذ وتشريعه.

- كيف تُساهِم نظريَّة الجندر في الترويج للشذوذ والانحرافات الجنسيَّة وغيرها؟

ساهمت نظريَّة الجندر بشكلٍ أكيد في الترويج للشذوذ والانحرافات، وهي لم تبدأ بطرح مثل هذه العناوين؛ لأنَّ هذا الطرح منفِّرٌ لكثيرٍ من الشعوب والمجتمعات، وحتَّى ربَّما لكثيرٍ من النساء اللواتي لا يقبلن بالشذوذ أو الانحرافات.

بدأ الجندر -كما أشرنا- بأطروحات جذّابة: تمكين المرأة، حقوق المرأة، وهذا كان له شديد الأثر في كثيرٍ من النساء، وفي كثيرٍ من الحركات التي تدافع عن حقوق النساء وما شابه ذلك.

لكن الجندر أسَّس عمليًّا لمسار تشريع الشذوذ وتبريره وجعله أمرًا مقبولًا وطبيعيًّا.

ولا شك في أنّ الشذوذ كان موجودًا عبر التاريخ، لكن المجتمعات كانت تتعامل معه باعتباره حالة شاذّة وغير صحيَّة وغير مقبولة؛ ولهذا كان التعامل مع الشذوذ يجري كحالات فرديَّة، وليس كمجتمع كما هو مطروح اليوم، وقد اختلفت الدراسات في موضوع الشذوذ وأسبابه البيولوجيَّة والاجتماعيَّة وغيرها. ولكن الجندر قدَّم مساهمة مختلفة؛ حيث اعتبر أنَّ الميول من الرجل والمرأة، الميول المتبادَلة، ليست ميولة ثابتة ونهائيَّة، وأنَّنا أمام نوعَين اجتماعيَّين وليس نوعين بيولوجيَّين، وجرى الترويج لهذا الطرح باعتبار أنّه يمنح للمرأة حقوقها؛ لأنَّ بعض الحركات النسائيَّة – وفي هذا عودة للربط بين الحركات النسائيَّة وبين الجندر- ذهبت إلى الربط بين علاقة الرجل الجنسيَّة مع المرأة وبين تسلّطه عليها، معتبرة أنّ هذه العلاقة واحدة من أسباب السيطرة والهيمنة، وأنَّ التخلُّص من هذه الهيمنة الذكوريَّة هو بالتخلُّص من وحدانيَّة العلاقة الجنسيَّة مع الرجل، وبما أنَّه لا يوجد شيء ثابت على المستوى الفكريّ، استنادًا إلى التحوُّلات الفكريَّة التي أشرنا إليها، يصبح تحرُّر المرأة مرتبطٌ بالتحرُّر من هيمنة الرجل الجنسيَّة، وبالتالي استبدال العلاقة الجنسيَّة مع الرجل بعلاقة مع امرأة أخرى مثلًا، وبهذه الطريقة تكون المرأة قد تحرَّرت من سلطة الرجل. وبما أنَّ المجتمع لم يعد يُمانع مثل هذه التحوُّلات تدريجيًّا، فقد بات ثمّة إمكانيَّة ومقبوليَّة اجتماعيَّة أكثر فأكثر لمثل هذه العلاقات الشاذَّة، وهذا ينعكس على علاقات الرجل بالرجل طبعًا. وربط الجندر تحقُّق هذا الأمور بمواجهة التقاليد والعادات والثقافة في المجتمع، وهي تقاليد

وعادات وثقافة ضدّ هذا التوجُّه، وعادات لا تزال متمسِّكة بشكل الأسرة، القائمة على العلاقة بين رجلٍ وامرأة وأولاد، فكان لا بدّ من مواجهة ثقافة المجتمع التي لا تقبل الشذوذ، والتي تحمل في ثقافتها التعليميَّة والتربويَّة والإعلاميَّة وغيرها صورةً عن المجتمع الذي يتشكَّل من أسرة ثابتة مكوَّنة من رجلٍ وامرأة. ولهذا السبب أراد الجندر تغيير هذه الصور، وهذا يُفسِّر لماذا تعمل الهيئات النسائيَّة والمدنيَّة والأمم المتَّحدة من خلفها لتغيير مناهج التعليم وبذل الأموال وعقد اللقاءات لتحقيق هذا التغيير في مناهج التعليم في معظم دول العالم، والتي تهدف إلى تكريس مفاهيم الجندر.

ومفاهيم الجندر تعني عدم الالتزام بشكل واحد للأسرة، فليس بالضرورة أن تكون العلاقات الأسرية قائمة على الرجل والمرأة، بل يمكن أن تكون الأسرة مكوّنة من رجل ورجل أو من امرأةٍ وامرأة.

هذا المسار من تمكين المرأة إلى تمكين الشذوذ هو الذي فتح الأفق أمام انحرافات أخرى تروِّج لها اليوم بعض الدول الغربيَّة وبعض النظريَّات أيضًا حول تعدُّد العلاقات، فلم يعد يقتصر الأمر على الترويج إلى العلاقات الشاذة بين رجل ورجل وامرأة وامرأة، بل بات يتم الترويج إلى تعدُّد العلاقات، حيث يمكن للإنسان أن يُغيِّر جنسه، باعتبار أنّه ليس للإنسان هويَّة بيولوجيَّة ثابتة منذ الولادة، بل هو يجب أن يُحدِّد هويَّته البيولوجيَّة لاحقًا، وهذه الرؤى من أغرب الاختراعات الجندريَّة، وقد أدَّت إلى مشكلاتٍ واضطراباتٍ نفسيَّة كثيرة.

نعم، ساهم الجندر، بهذا المعنى، في الترويج للشذوذ والانحرافات الجنسيَّة وفتح المجال أمام العلاقات بأشكال مختلفة، فلم يعد ثمّة شكلٌ واحد للعلاقة الجنسيَّة، ولم يعد ثمّة شكلٌ واحد للأسرة، فبدأت المطالبة من خلال الجندر بحماية مجتمع الشذوذ، ومجتمع المتحوِّلين والمتحوِّلات، وتمَّ الربط بين هذا المجتمع وحقوق هؤلاء وبين حقوق

الإنسان، وقد تبنّت الأمم المتَّحدة مثل هذه الحقوق؛ حتى أصبحت جزءًا من تشريعات حقوق الإنسان. هكذا ساهم الجندر في الترويج للشذوذ والانحرافات الجنسيَّة.

- ما هي الوسائل التي يعتمدها المنظِّرون للجندريَّة في فرض رؤيتهم بحيث تصبح أمرًا واقعًا أو على الأقلّ مقبولًا لا اعتراض عليه؟

المنظِّرون للجندر والاتِّجاهات الفكريَّة والاجتماعيَّة التي تبنَّت هذا المفهوم أو هذه الفرضيَّة كما أسمِّيها، اعتمدت أسلوبًا خاصًّا في الترويج لرؤيتها، فلم تبقَ هذه الفرضية مجرَّد فكرة نظريَّة تُدرَّس في الجامعات على سبيل المثال كأي نظريَّة أخرى في التحليل النفسيّ أو في العلاج النفسيّ أو في الاقتصاد أو في الكثير غيرها من الفرضيَّات. فحتَّى نظريَّة الجندر حول تأثير المجتمع على الميول الذكوريَّة والأنثويَّة كانت مطروحة قبل عقود طويلة، حيث كان بعض المفكّرين يقولون إن المجتمع هو الذي يخلق ميول الذكورة وميول الأنوثة، فقد كانت سيمون دي بوفوار تقول إنّ الأنثى لا تولد أنثى إنَّما المجتمع هو يصنعها أنثى؛

لكن الذي حصل في تحويل الجندر إلى أمر واقع هو أنَّه هناك مؤسَّسات حملت هذه الفكرة،

أي نقلتها من أروقة الجامعات ومدرَّجات الجامعات إلى مؤسَّسات عمليَّة، وقد كان للأمم المتحدة دور مهمّ في هذا النقل؛ لأنّها تبنَّت هذه النظرية على مستوى عالميّ، وأنشأت لها الهيئات والمنظَّمات التي تُعنى بها، فضلًا عن المنظَّمات المدنيَّة في العالم أجمع، أي ما يُسمَّى بالمجتمع المدنيّ، وتحدَّثت الأمم المتَّحدة في بياناتها ومؤتمراتها وفي بيانها في مؤتمر بكين عام 1995 عن العلاقة مع المجتمع المدنيّ وأهمِّيَّة هذا المجتمع في الترويج لأطروحة الجندر ودعمها، وإذا راقبنا حركة توسُّع وتطوُّر الترويج لفكرة الجندر، فسوف نلاحظ أنَّه منذ عام 1995م، أي منذ ما يقارب ثلاثين

سنة، كان نشاط الجمعيَّات النسائيَّة، وخاصّة في معظم البلدان العربيَّة والإسلاميَّة يدور حول المرأة، وحقوقها، ومساواتها مع الرجل، وتحررها من سلطته، لم يكن هؤلاء يتحدَّثون عن الشذوذ؛ لأنَّ -كما ذكرنا- الشذوذ لم يكن مقبولًا، في حين أنَّ الدعوة لحرِّيَّة المرأة وتمكينها ومساواتها كان أمرًا مقبولًا وجاذبًا ويُدغدغ مشاعر الكثيرين والكثيرات.

هذا المجتمع المدنيّ بجمعيَّاته المختلفة، ولا يقتصر على الجمعيَّات النسائيَّة فقط، بل يشمل جمعيَّات الديمقراطيَّة ومحاربة الفساد، وجمعيَّات المحافظة على المناخ وغيرها، كلّ هذه الجمعيَّات باتت تركّز على قضايا المرأة، وقد رصدت عام 2008م في لبنان عقدَ أكثر من خمسين ندوة ومؤتمر عن المرأة، ولا شكّ في أنّ هذا يترك أثرًا على المرأة في مختلف البيئات.

فالأمم المتَّحدة ساهمت بربط هذه القضيَّة بها كمؤسَّسة دوليَّة، وكذلك فعل الاتِّحاد الأوروبيّ ومنظَّماته المختلفة، الإنسانيَّة والخيريَّة والاجتماعيَّة وغيرها، والتي لها أنشطة وعلاقات مع مؤسَّسات اجتماعيَّة، وقد تبنَّت جميعها هذه القضيَّة وعملت على الترويج لها ودعمها والإنفاق عليها.

وعلى سبيل المثال فإن الجامعة الأميركيَّة في بيروت عقدت في السنتين الماضيتين نشاطًا دراسيًّا، أو ما يمكن تسميته بالمشروع الدراسيّ، على امتداد سنتي 2022 و2023م، تحت عنوان: «بحَّاثة الجندر قادة الغد»، وشارك فيه طلاب من كلِّ الطوائف، وهذا يعني أنّ الجندر أصبح جزءًا من الاختصاص وأنَّ الذي يقتنع بالجندر هم قادة المجتمع.

والخلاصة، إنَّ أصحاب وأتباع الجندريَّة اعتمدوا وسائل مختلفة، سواء على المستوى الفكري أم على مستوى الأداء العمليّ، وذلك من خلال الانخراط في تفاصيل المجتمع لتغيير المناهج، وتمرير الصور التي تضرب الصورة التقليديَّة للرجل والمرأة، من خلال الندوات والمحاضرات، ومن

خلال نشاط الجمعيَّات وجذب أكبر عدد من النساء، ومن خلال اعتماد بعض المصطلحات الخاصّة بالنظرية، خصوصًا في الجامعات، وعلى سبيل المثال، هناك مقرَّر في الجامعة اللبنانيَّة مفروض على كلّ الكلِّيَّات مهما كان الاختصاص عنوانه: «حقوق الإنسان»، وقد استُخدمت مصطلحات في هذا المقرَّر عن التسامح، وعن قبول الآخر، وعن الحقّ في الاختلاف، وهذا كلُّه كان يستهدف الآخر الذي هو الشاذّ، والاختلاف والتنوُّع المقصود به تنوع العلاقة بين الجنسين، ولابدّ بالتالي من قبول مبدأ التنوُّع والاختلاف، ورفض التعصُّب، والابتعاد عن خطاب الكراهية، وهي مصطلحات عامّة تنطبق على المجتمع عمومًا، لكنَّها استُخدمت في رفض التعصُّب ضدّ الشاذِّين وفي رفض الكراهية ضدّهم. وقد كان لهذا تأثير على قسمٍ من الطلاب وعلى قسمٍ من الرأي العامّ، بحيث بات الرأي العام يميل إلى اعتبار أنّ هذا الموضوع لا يعنيه، فليفعلوا ما أرادوا، فنحن لا علاقة لنا بهم. ومن جهة أخرى، ثمّة جهود كبيرة تبذل للترويج لهذه المفاهيم في المطبوعات والمنشورات المختلفة، فضلًا عن الندوات والمؤتمرات، كما جرى استخدام شخصيَّات فنِّيَّة سينمائيَّة رياضيَّة تتحدَّث عن قَبول هذا التنوُّع. هذه بعض الوسائل التي استُخدمت بأشكال مختلفة، بحيث استطاع الجندر أن يفرض نفسه إلى حدٍّ كبير، وأن يشكّل تحديًا حقيقيًّا، وأن يتجاوز مرحلة الدهشة من هذا الطرح في مجتمعات لا تزال محافِظة إلى حدٍّ كبير.

- ما هي النظرة الإسلاميَّة لقضيّة الجندر بكلِّ مترتّباتها وآثارها الأسريّة والاجتماعيّة؟

بالنسبة إلى الرؤية الإسلاميَّة التي تستند أساسًا إلى القرآن الكريم، فإنَّنا نجد عشرات الآيات التي تتحدَّث عن الزوجين الذكر والأنثى، حتَّى بدايات الخلق تتحدَّث عن ذكر وأنثى، آدم وحوَّاء، وكذلك الأمر في باقي الأديان السماويَّة التي تحدَّث عن بدايات الكون وبداية الحياة الإنسانيَّة مع آدم

وحوَّاء، وإن اختلفت الروايات في تفاصيل بداية هذه العلاقة وفي النزول من الجنَّة إلى الأرض، فهذا موضوع آخر.

لكن القاعدة القرآنيَّة تتحدَّث عن الزوجيَّة في كلّ مناحي الحياة، وعن التوالد لاستمرار الحياة. فالحياة مرتبطة بهذه الزوجيَّة المختلفة بين نوعين أو بين جنسين، سواء أكان في النبات أو الحيوان أو الإنسان، وهذا الشكل من أشكال العلاقة يعتبره الإسلام علاقة طبيعيَّة وفطريَّة، بينما يرى أن أيّ شكل آخر مختلف غير مقبول، لا بل محرَّم، قال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾[1].

وذلك خلافًا للنظرة الجندريَّة التي تقول إنَّه يحقّ للإنسان أن يفعل ما يشاء، وأنَّ حرِّيَّة الإنسان تتيح له ذلك، وأنَّ إشباع الرغبات ليس محكومًا بقيود أو ضوابط، فالنظرة الإسلاميَّة مختلفة تمامًا؛ إذ تبدأ من حلِّيَّة العلاقة وفطريَّتها، وكونها تمثّل الركن الأساس في استمرار الحياة الإنسانيَّة؛ لتمنع وتُحرِّم الأشكال الأخرى التي هي أشكال الشذوذ، ولا يقتصر الأمر على ذلك. فالرؤية الإسلاميَّة تتعامل مع الرغبات بشكلٍ مختلف، وهذه نقطة مهمَّة، ففي الوقت الذي يستند الجندر إلى فكرة فلسفيَّة اجتماعيَّة تقول إنَّ الهدف هو إطلاق العنان للرغبات، وأنَّ ما ينتج عن إشباع الرغبات يُصبح مشروعًا ويتمّ الاعتراف به ويجري إصدار القوانين المناسبة له، فعندما يؤدِّي إطلاق العنان للرغبات لإشاعة علاقاتٍ جنسيَّةٍ شاذَّة، فإنّها تصبح أمرًا واقعًا، ثمَّ يأتي القانون ليُشَرْعِنَ هذه العلاقة. لكن النظرة الإسلاميَّة مختلفة تمامًا، فهي تبدأ من نقطة عدم إطلاق العنان للشهوات وضرورة ضبطها وكبحها، وفقًا لأحكام خاصّة ترتبط بها تدور بين الحلّية والحرمة، وما هو مشروع وما هو غير مشروع. فهذه هي المحدِّدات للنظرة الإسلاميَّة، أي حدّ الضبط وعدم الانجرار خلف الشهوات، والمنع يحدّ أصلًا من إمكانيَّة

(1) سورة الروم، الآية 21.

الانحراف؛ لأنَّ أيّ شكلٍ آخر غير شكل العلاقة بين الرجل والمرأة يُعتبر انحرافًا، وبالتالي فإنّ الإسلام لا يعطي فرصة لهذا الانحراف أصلًا، وحتَّى لو حصل مثل هذا الانحراف، فإنّ مرتكبه سيكون مرفوضًا ومنبوذًا، ولن يكون له أيّ مبرِّر أو سند يمكن أن يعود إليه. فالإسلام يضيِّق الفرص أمام الانحراف بل يحرّمه. نعم لا شكّ أن الإسلام لا يمكنه أن يمنع وقوعه، لكنه على الأقل يُضيِّق الفرص ويمنعه وينبذه على المستوى النظريّ والمعرفيّ والفقهيّ، عن طريق تضييق الفرص أمام وقوعه وتحقّقه، بحيث لا يسمح على سبيل المثال حتَّى بشرب نقطة واحدة من الخمر، فعلى الرغم من أنّها لا تُسكِر، ولكنَّه يُضيِّق الفرص حتَّى لا تؤدِّي إلى ما هو أخطر من ذلك. إطلاق العنان للرغبات هو فتح للفرص أمام الوقوع في فخ الانحراف، وتضييق الفرص أمام الشهوات يتم عن طريق عدم الانجرار خلفها.

من جهة أخرى فإنّ النظرة الإسلاميَّة تعتبر أنَّ الفروقات البيولوجيَّة تُساهِم في تحديد الأدوار الاجتماعيَّة بخلاف ما يقوله الجندر،

وفي هذه الرؤية يوجد تكامل بين الرجل والمرأة، والعلاقة بينهما لا تقوم على التفاضل، وعلاقتهما ليست قائمة على تسلّط أحدهما على الآخر. وبالتالي لا معنى للتحريض على التحرُّر من السلطة، لأن إدارة النظام الأسري، ومسؤولية الزوج، وقوامته، لا تعني على الإطلاق التسلّط. بل يوجد في الإسلام نظام من تكامل العلاقات، فبعض الأدوار يستطيع أن يقوم بها الرجل، وبعض الأدوار تستطيع أن تقوم بها المرأة، ما يؤسّس لعلاقة تكامليّة بينهما.

وأمّا قضيَّة المساواة فهي غير عمليَّة وغير منطقيَّة، بل لا يمكن تطبيق المساواة حتَّى بين النساء أنفسهنّ، فما بالنا بالمساواة بين كلِّ النساء وكلِّ الرجال، بعض النساء يمتلكن قدراتٍ ذهنيَّة، وحتَّى عضليَّة، أقوى من نساءٍ أخريات، وقدراتهن الإداريَّة والتنظيميَّة متفاوتة أيضًا، وكذلك الأمر

بين الرجال، بالتالي فإن التفاوت في القدرات بين النساء وبين الرجال هو جزء طبيعي من التكوين الإنساني؛ ولهذا السبب قدّم الإسلام أطروحة العدل، بمعنى أن تتناسب المهام مع القدرات، وبما أنَّ الرجل والمرأة مختلفان بيولوجيًّا وسيكولوجيًّا، وبما أنَّ وظائف الحياة نفسها تفرض مثل هذا الاختلاف، بالتالي لا يمكن الحديث عن مساواة ولا يمكن الحديث عن أنَّ البيولوجيا ليست محدِّدًا للأدوار الاجتماعيَّة. في المنظور القرآنيّ الإسلاميّ البيولوجيا محدِّد، وإلَّا فكيف يمكن أن نفسِّر هذا الاختلاف في موضوع الإنجاب، وفي الجوانب العاطفيَّة والنفسيَّة، حتَّى لو كان بعض أدعياء الجندر يرفضون هذه المسألة ويقولون إن هذه وظيفة محدَّدة تنتهي بعد ذلك، لكن هذا غير صحيح. فنظريَّة الجندر ضعيفة علميًّا، ولم تستطع أن تُقدِّم البراهين القوية التي تواجه بها كلّ ما سبق من نظريَّات تبنَّت الاختلاف بين الجنسين، بينما النظرة القرآنيَّة نظرة معاكسة تمامًا، ونستطيع أن نحمل هذه النظريَّة ونقدِّمها ونواجه بها الجندر من واقع التماسك العلميّ والمنطقيّ والواقعيّ، في حين أنَّ الجندر يُدافع عن حالات شاذَّة وليس عن واقعٍ إنساني عام.

- **هل للمجتمع وللتربية أيّ تأثير في تحديد السلوكيَّات وتحديد الهويَّة الذكوريَّة والأنثويَّة؟ أم يعود الأمر إلى الفطرة والجانب البيولوجيّ والهرمونيّ؟**

نعم، المجتمع يلعب دورًا بلا شكّ، وهذا منطقيّ؛ لأنَّ الإنسان الذي يعيش في مجتمع، خصوصًا في مراحل الطفولة، يتأثَّر بما يجري حوله في الأسرة، وفي البيئة، وفي الحي، في المجتمع، واليوم نضيف إليها وسائل التواصل الإلكترونيّ، فهذه العوامل لها تأثيرها على توجيه الميول والاتِّجاهات،

لكن ليس المجتمع ولا التربية هما اللذان يصنعان هذه الميول أو الهويَّة الجنسيَّة الذكوريَّة أو الأنثويَّة؛ لأنّ الهويَّة الذكوريَّة هي هويَّة فطريَّة تولد مع الإنسان، وليس الذكر كالأنثى، وليست الأنثى كالذكر.

هذا مبدأ ثابت في كلّ المجتمعات الإنسانيَّة عبر مئات آلاف السنين، فالواقع العادي والطبيعيّ يثبت أنَّ الذكر شيء والأنثى شيء، وأنَّ الميول الذكوريَّة شيء والميول الأنثويَّة شيء آخر، وكذلك فإن قدرات الأنثى تختلف عن قدرات الرجل، وهذه السلوكيَّات لها علاقة بهذه القدرات، بهذا التكوين البيولوجيّ والفطريّ، وكثير من النظريَّات الغربيَّة أشارت إلى هذا الموضوع، ومؤكّدةً على الاختلاف بين دماغ المرأة ودماغ الرجل، وعن عاطفة المرأة التي هي أشدّ من عاطفة الرجل. لكن مع ذلك، لا شكّ أن المجتمع يمكن أن يُساهم في دفع الطفل أو الشاب باتِّجاه سلوكٍ منحرفٍ قد لا يكون موجودًا، قد يعيش طفل أو شاب في بيئة ذكوريَّة تُساعِد على الانحراف، فقد يعيش شخص في بيئة أنثويَّة أو تعيش فتاة في بيئة ذكوريَّة، والعكس صحيح، بحيث يتعلَّم الشاب أو الفتاة ويكتسب السلوك الذكوريّ أو الأنثويّ، وربّما الميول أيضًا، وبالتالي قد تُشجِّع التربية أو المجتمع المحيط على تعزيز وخلق ميول لم تكن موجودة أصلًا. لكن الأساس في وجود الهويَّة الذكوريَّة أو الأنثويَّة هو الجانب الفطريّ والبيولوجيّ والهرمونيّ، واليوم عندما يتحدَّث أدعياء الجندر والتحوُّل الجنسيّ فإنّهم يعودون إلى هذا الجانب الهرمونيّ، فإذا أرادت فتاة أن تتحوَّل إلى ذكر، فإنَّ المعالج أو الطبيب يعطيها هرمونات ذكوريَّة، وكذلك العكس يُعطى الشاب هرمونات أنثويَّة، يُقوِّي الهرمونات الذكوريَّة أو الأنثويَّة هنا أو هناك. إذن الجانب الهرمونيّ أساس، هو الأصل، لكن المجتمع أيضًا يلعب دورًا في هذا المجال.

- **ما هي الوسائل أو الأدوات التي يمكن اعتمادها لمواجهة هذه النظريَّة؟**

بتقديري إنَّنا يمكن أن نلجأ إلى مستويين:

- **المستوى الأوَّل:** هو المستوى الفكريّ النظريّ

- **المستوى الثاني:** هو المستوى العمليّ.

أمّا المستوى الفكريّ أو النظريّ، هو أن نقوم بتفكيك بُنى هذه النظريَّة، البُنى المعرفيَّة والفكريَّة والفلسفيَّة التي تأسَّست عليها هذه النظريَّة واستفادت منها، والتي ساهمت في وجودها وإظهارها.

كما ينبغي العمل على تفكيك المسار الاجتماعيّ للحركات النسويّة، حركات الشذوذ، الأوضاع الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة في الغرب...، وهذا يمكن أن نقوم به على المستوى النظريّ؛ باعتبار أنَّ تجربة الجندر وأطروحته هي نتاج مسار غربيّ، وليست نتاج مسار إنسانيّ كما هو حال العلم على سبيل المثال، أو كما هو حال الزراعة، أو المرض، أو أيّ شيءٍ آخر، الذي هو مسار إنسانيّ. الجندر هو مسار غربيّ، بينما الأسرة هي مسار إنسانيّ، هذا يجب أن يكون واضحًا في الجانب النظريّ، فلا بدّ من التمييز بين ما هو مشترك بين البشر منذ مئات آلاف السنين وبين ما هو تجربة غربيَّة خاصَّة. والمقصود من التمييز هو أنَّ شعوب العالم بما فيها مجتمعاتنا لا شيء يجبرها أن تقبل بهذه التجربة الغربيَّة، أو أن تقلِّد هذه التجربة، أو أن تلتزم بها، أو تخضع لمن يريد أن يفرضها علينا. يمكننا أن نناقش ونفكِّك من موقع أنَّها نظريَّة متهافتة؛ لأنَّها تخالف التجربة الإنسانيَّة عبر مئات آلاف السنين.

أمَّا على المستوى العمليّ، فهذا يحتاج إلى خطط وبرامج في المؤسَّسات التعليميَّة، والإعلاميَّة، والفنِّيَّة، والثقافيَّة، والجامعيَّة، وفتح النقاشات، وإعداد برامج التوعية التي ستختلف بين مرحلة وأخرى، بين المرحلة الابتدائيَّة على سبيل المثال وما يقدَّم فيها، وأيّ معلومات، وأيّ أفكار وضمن أيّ حدود، والمرحلة الثانويَّة، والمرحلة الجامعيَّة التي ستكون أوسع من حيث النقاش، ومن حيث دراسة التجارب التي حصلت في هذا المجال. إذن، الجانب العمليّ يحتاج إلى المؤسَّسات المختلفة التي يمكن أن تلعب دورًا

في هذا المجال، من المؤسَّسة الأسريَّة إلى الإعلاميَّة، التربويَّة، الفنِّيَّة، إلى آخره.

وفي الوقت نفسه الجانب القانوني مهمّ أيضًا، هذا على المستوى العمليّ. يعني يجب أن نلتفت أوَّلا إلى ما يحاول الجندريُّون تمريره عبر القوانين ليُشرعِنوا وجودهم، وليُشرعِنوا الشذوذ، فيجب توخي الحذر والانتباه الشديدين فيما يرتبط بهذه القوانين، وذلك لجهة التصدِّي لها ومنع تمريرها تحت أيّ عنوانٍ من العناوين، ومن جهة أخرى لا بدّ من التقدُّم بقوانين مواجِهة لها أيضًا، كما حصل في لبنان منذ فترة ، عندما خرجت بعض الجمعيَّات والشخصيَّات تطالب بحذف المادَّة التي تمنع من التظاهر بالشذوذ وغيره، وأصحاب هذا الاتِّجاه يتسلَّحون بخلفيَّات أوروبيَّة، ويستندون إلى قرارات الأمم المتَّحدة، وإلى بعض الخلفيات القانونيَّة ، ويمتلكون من الثبات والإصرار ما يجعلهم غالباً في موقع المبادرة . يجب أن نتسلَّح بالمقابل بهذا البعد القانونيّ، للردّ على ما يُقدَّم من مشاريع قوانين أوَّلًا، ولطرح قوانين مقابلة تحمي الأسرة وتؤكِّد أهمِّيَّتها وتمنع من الشذوذ والانحراف ثانيًا، على أن تكون هذه القوانين مستندة إلى دراسات نفسيَّة واجتماعيَّة وتربويَّة.

نعم، هذه أدوات ووسائل مهمَّة يمكن الاستفادة منها على جميع المستويات.

- **كيف يمكن التعامل مع المنظَّمات والهيئات الدوليَّة التي تتعامل مع الجندر كأمرٍ واقع في تعاملاتها ووثائقها الرسميَّة؟**

من أهمّ نقاط قوَّة المنظَّمات والهيئات الدوليَّة أنَّها تعتمد على مرتكزات ثلاثة:

- **المرتكز الأوَّل:** أنَّها محميَّة من الأمم المتَّحدة، ومن المعلوم أنَّ الأمم المتَّحدة في حالاتٍ كثيرة لها حقّ التدخُّل فيما يتعلَّق بحقوق

الإنسان، خاصَّةً وقد أُدرِجت حقوق المرأة ضمن حقوق الإنسان، وحقوق المثليِّين ضمن حقوق الإنسان. هذه إحدى نقاط القوَّة التي تمتلكها هذه المنظَّمات.

- **المرتكز الثاني:** أنَّها تمتلك التمويل الذي تحصل عليه إمَّا من هيئات أوروبيَّة وإمَّا من هيئات الأمم المتَّحدة، وصناديق الأمم المتَّحدة للسكَّان وللتنميَّة وللمرأة وغيرها، هذه كلُّها تموّل نشاط هذه الجمعيَّات والمنظَّمات.
- **المرتكز الثالث:** أنَّ هذه المنظَّمات والجمعيَّات تعمل بعناوين مختلفة، فهي لا تعمل جميعًا تحت عنوان «دعم الشذوذ»، ففي أيّ عنوان، وأيّ ندوة أو حلقة حوار، سواء أكان عن التنمية، أو عن السلام، أو عن موضوع آخر، لا بدّ أن يتضمَّن محورًا عن حقِّ الاختلاف، وعن حماية «مجتمع الميم» الذي هو مجتمع الشذوذ، وعن تمكين المرأة، والخطاب الجندريّ، والمجتمع الذكوريّ... كلّ هذه العناوين يجب أن تكون موجودة في أيِّ ندوة تعقدها مثل هذه الجمعيَّات.

وقد أصدر الرئيس الأميركيّ جو بايدن في بداية العام 2024م قرارًا يطلب فيه من كلّ المؤسَّسات الأميركيَّة التي تعمل في الخارج دعم أيّ جمعيَّة محلِّيَّة شرط أن يكون من ضمن برامجها موضوع الجندر وحماية الشذوذ، ورَبَطَ الدعم بوجود هذا البند على جدول أعمال ندوات ومؤتمرات هذه الجمعيَّات.

هذه النقاط هي نقاط قوَّة تستند إليها هذه الجمعيَّات والمنظَّمات الدوليَّة.

وعندما امتنعت بعض الجمعيَّات الحقوقيَّة في بلدان عربيَّة وإسلاميَّة عن تأييد الشذوذ في حالاتٍ معيَّنة صدرت قرارات من منظَّمات حقوق

الإنسان الدوليَّة بوقف تمويل هذه الجمعيَّات المحلِّيَّة عقابًا لها.

وبناءً عليه فإن التعامل مع مثل هذه المنظمَّات يحتاج إلى منظَّمات بديلة وهيئات وجمعيَّات ومؤسَّسات أهليَّة ومحلِّيَّة لها علاقة بثقافتنا وبمجتمعنا.

ولذلك نحن نسمِّيها بالمجتمعات الأهليَّة وليس المدنيَّة؛ لأنَّ أصل تسمية المجتمع المدنيّ تشير إلى المجتمع الذي لا لونَ ولا انتماءَ له، فيُفترض بحسب تعريفات هذا المجتمع أن يكون بعيدًا عن كلِّ الانتماءات، علمًا أنَّ هذا المجتمع ليس كذلك؛ لأنَّه ينتمي عمليًّا إلى مصدر التمويل الذي يفرض عليه البرامج الثقافيَّة والاجتماعيَّة، وفي كثيرٍ من الأحيان تكون هذه البرامج بخدمة مشاريع سياسيَّة.

فنحن نحتاج إلى تعزيز المنظَّمات الأهليَّة المحلِّيَّة لتطرح هذه المنظَّمات الجندر والشذوذ بوصفها مصطلحات ومفاهيم وتجارب خارجة عن نطاق ثقافتنا المحلِّيَّة وبعيدة عن قيمنا، وباعتبارها ثقافة انحرافيَّة لا يمكن أن نقبل بها في مجتمعاتنا، وأنَّها ليست ثقافة حداثيّة، فبعض الأبواق تروّج إلى أنَّ الغرب اليوم هو الغرب الحديث والمتقدِّم والمتطوِّر، وهو يطرح هذه الأفكار، فيجب أن نقبلها ونتعامل معها كما هي، وهذا دليل على أنَّنا تجاوزنا الانتماءات العصبيَّة والدينيَّة والتخلُّف وما شابه ذلك، وهذا الكلام يجب أن يُطرَح ويُناقش، ويُردّ عليه لأنه ادعاء غير صحيح ، وأنّه ليس أمرًا بديهيًّا، كما أن استخدام مصطلح النوع الاجتماعيّ ليس أمرًا بديهيًّا ، بل يجب أن يكون مرفوضًا، وأنَّ تكرار هذا المصطلح وتكرار الحديث عن الشذوذ لا يعني أنَّه أصبح مقبولًا، يجب تبيان أنَّ هذا الأمر لا يزال منبوذًا. وإذا كنَّا نحن لا نستطيع أن نمنع عمل هذه الجمعيَّات بشكل تام، ولكنّنا يمكن أن نبذل جهودنا في الجوانب القانونية في سبيل ضبط برامج هذه الجمعيَّات ومنظَّمات المجتمع المدنيّ ومصادر تمويلها، بحيث نستطيع من خلال بعض هذه القوانين -إذا تمكَّنا منها- أن نُقلِّص

حرِّيَّة حركة هذه الجمعيَّات، وقد ننجح في موضوع القوانين وقد لا ننجح، لكن يمكن العمل في جانب آخر على طرح المصطلحات التي تنسجم مع ثقافتنا ومع رؤيتنا الأخلاقيَّة والدينيَّة والإنسانيَّة، واستبعاد المصطلحات الأخرى، فإذا كان الجندر يتحدَّث عن نوع اجتماعيّ ويتحدَّث عن أفراد وعن امرأة وعن فتاة، كما في أجندة الأمم المتَّحدة 2030 في الهدف الخامس، حيث يتحدَّث عن تمكين كلّ النساء والفتيات، ولكنه لا يتحدَّث عن تمكين الأسرة، وعند التأمل في هذه النقاط فإننا نجد أنه يريد من التمكين إطلاق الحرِّيَّة التامَّة؛ انسجامًا مع خلفيَّات الجندر الفكريَّة والفلسفيَّة التي تعني حرِّيَّة الرغبات والميول، والأمم المتَّحدة تتبنَّى هذا الأمر، لكننا في المقابل لا بدّ أن نواجهة ما يريدون أن يكون أمرًا واقعًا.

ومن هنا، فإننا طرحنا في ما يرتبط بهذه القضايا لا يجب أن يتمحور حول المرأة أو الفتاة أو الطفل أو الرجل، بل محور تعاملنا في هذه القضايا هو المكوِّن الأساس، أي الأسرة، وهذا منظور دينيّ إسلاميّ ومسيحيّ، وكلّ الأديان تنطلق من أنَّ النواة التأسيسيَّة للمجتمع هي الأسرة، وأنَّ خلاف ذلك ليس طبيعيًّا، بل هو شاذّ، فكيف نتعامل مع ما هو شاذّ؟ هل هو شاذّ بسبب الظروف، ويمكن أن يُعالج بأن نُغيِّر هذه الظروف، أم هو شاذّ بسبب خلل هرمونيّ وبالتالي يُمكن معالَجته بهرمونات أخرى. وفي هذا المجال نستطيع أن نتعامل مع أطروحات هذه المنظَّمات من خلال مفاهيم ومصطلحات مختلفة مثل الأسرة، وتمكين الأسرة، الأسرة التي هي أساس استمرار البشريَّة منذ مئات آلاف السنين، وأن نُفكِّك هذه الأطروحات من موقع المنطق الأقوى والمنطق العقليّ والمنطق الإنسانيّ.

ويمكن أن نبذل الجهود، وما نملكه من قدرات ثقافيّة واجتماعيّة وحتى قانونيّة أو سياسيّة، لمواجهة التضليل والانحراف الذي يريد الجندر الوصول إليه عبر مثل هذه المنظمات والجمعيات.